

روسيا لن تبيع سوريا أسلحة جديدة لحين استقرار الوضع

الكاتب : العربية نت

التاريخ : 10 يوليو 2012 م

المشاهدات : 5051



أكد مسؤولون روس كبار في قطاع تصدير الأسلحة أن روسيا لن تبيع أسلحة جديدة إلى حليفها سوريا إلى حين استقرار الوضع في هذا البلد، إلا أنهم أشاروا إلى أنه سيتم الالتزام بالعقود الموقعة سابقا، حسبما قالت وكالة "فرانس برس".

وقال الرئيس المساعد للتعاونية العسكرية التقنية في الاتحاد الروسي فياتشسلاف دزيركالن خلال مشاركته في معرض فارنبورو للطيران في بريطانيا، إن "روسيا كما البلدان الأخرى قلقة من الوضع في سوريا"، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الروسية.

وأضاف المسؤول الروسي "لا ننوي القيام بشحنات جديدة لأسلحة جديدة إلى هذا البلد".

وتابع "إلى حين استقرار الوضع لا نعتزم تسليم أسلحة جديدة".

وتؤكد روسيا منذ زمن أن ما تقوم به هو الالتزام بالعقود السارية مع سوريا، وأنها لا تزود دمشق بأسلحة أكثر تطورا بموجب العقود الموقعة منذ بداية الاحتجاجات قبل 18 شهرا.

ولا تزال بعض الشركات الدفاعية الروسية تجري مفاوضاتها الخاصة مع دمشق وتبرم عقودا معها.

وكان دزيركالن يتحدث تحديدا عن تسليم طائرات تدريب جديدة من طراز ياك 130 معروضة في معرض الطيران.

وأشارت وسائل إعلامية روسية إلى أن عقدا عسكريا موقعا مع نظام الرئيس بشار الأسد ينص على تسليم عدد من طائرات ياك. وأكد دزيركالن أن الطائرات لن يتم تسليمها.

إلا أن مدير وكالة صادرات الأسلحة الكسندر فومين أشار أيضا إلى أن موسكو تنوي مواصلة دعم دمشق في مجال التسليح والمعدات العسكرية تنفيذًا لعقود سابقة.

وقال فومين في تصريحات نقلتها وكالات الأنباء الروسية "سوريا صديقتنا القديمة وملتزم بواجباتنا تجاه أصدقائنا".

من جانب آخر، قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ادواردو دل بواي إن "الأمين العام (بان كي مون) قال بوضوح إن كل البلدان التي تملك نفوذا في الأزمة في سوريا عليها الامتناع عن تزويد الطرفين بالأسلحة، وإن العسكرة لن تسمح بوضع حد للعنف".

من جانبها أبدت وزارة الخارجية الأمريكية حذرا حيال هذا الموضوع، مشيرة إلى أنها "تنتظر توضيحا من الروس" ومعتبرة أنه إذا كان الموقف الروسي "صحيحا فإن ذلك سيكون مؤشرا طيبا".

وقال باتريك فنتريل المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "إننا نعتقد أن مواصلة بيع الأسلحة للنظام السوري لا يؤدي إلا إلى صب الزيت على النار. على الروس إنهاء كل عمليات نقل الأسلحة، ليس فقط العقود السارية بل أيضا كل العقود الجديدة".

المصادر: